View this email in your browser

View this email in your browser

في عدد حزيران 2017 من النشرة الدورية:

- الافتتاحية
- مجلس النواب يقرّ قانون الانتخاب
- LADE تقيّم قانون الانتخاب
- LADE تتحضّر لحملة تثقيف انتخابي
- مجموعات خيار المواطنة تضغط
- سيغريد كاغ في مكاتب LADE
- LADE تترأس الشبكة العالمية للمراقبين المحليين للانتخابات

الافتتاحية | بقلم الأمينة العامة للجمعية زينة الحلو

وأخيراً، أقرّ قانونٌ انتخابيٌ جديدٌ بعد مخاضٍ دام أكثر من 5 سنوات، نتج عنه تمديدان لعمر مجلس نيابي هو نفسه وبمختلف أطيافه، من يتحمّل مسؤولية الأزمة.

أقرّ قانون انتخابي نسبي، وللمرة الأولى في لبنان، وبعد طول انتظار. ولكن لن يشهد العام 2017 انتخابات عامة كما كان يفترض، بل مُدد للمجلس النيابي مرة ثالثة ولمدة أحد عشر شهراً، بسبب الحاجة الى التحضير للانتخابات وفهم القانون الجديد وإفساح الوقت والمجال لمختلف الأطراف السياسية أن تعد العدة لخوض الغمار الانتخابي وهي على أتم الجهوزية لذلك. تمديد ثالث كانت لادي قد عبّرت مرارًا عن رفضها له تحت أية حجة أو ظرف، فأتى بنداً من ضمن هذا القانون الانتخابي الذي طال انتظاره. وإذ يتطلب تطبيقه بعض الوقت للتحضير، وبما أنه لا يمكن إجراء الانتخابات في فصل الشتاء نظراً لسوء وضع البنى التحتية – وهذا بالمناسبة تتحمل مسؤوليته أيضاً القوى السياسية المتعاقبة على السلطة منذ انتهاء الحرب الأهلية وحتى اليوم - أصبح هذا التمديد، المرفوض في المبدأ، شراً لا بدّ منه.

أقر قانون انتخابي نسبي بعد أن احتكر النظام الأكثري التمثيل السياسي في لبنان وكرس زعامات طائفية ومناطقية في لبنان وأقصى الكثير من القوى السياسية عن ساحة التمثيل. لا بد أن في ذلك نقلة نوعية على المستوى السياسي في لبنان، إلا أن هذه الخطوة بقيت ناقصة إذ تشوب هذا القانون الكثير من الشوائب، لجهة صغر حجم الدوائر الانتخابية وعدم وحدة المعايير في ترسيمها والتفاوت الحاصل فيما بين عدد المقاعد فيها، كما أن الاستمرار في تهميش المرأة كشريك اساسي في اللعبة السياسية من خلال عدم إقرار الكوتا النسائية يعكس عمق الأزمة المرتبطة بتلكؤ القوى السياسية وتهربها من إقرار إصلاحات على القانون الانتخابي. وتوخياً لبعض الإيجابية، نقول إن في هذا القانون خطوات بطيئة نحو الإصلاح، ففيه قسيمة اقتراع مطبوعة سلفاً، وفيه بعض التوسيع لصلاحيات هيئة الإشراف التي أصبحت دائمة وفيه اعتماد مبدأ النسبية وإن كانت مشوهة في جوهرها.

ولا بد من التوقف هنا أيضاً عند المسار الشاذ الذي رافق إقرار القانون الانتخابي، إذ لم تجر المناقشات تحت سدة البرلمان كما هو مفترض ولا ضمن لجنة نيابية ولا حتى لجنة وزارية، بل حفلت الإفطارات والمآدب والغرف المغلقة بالتصريحات والتسريبات والمعلومات المتضاربة وبقي المجتمع المدني ومختلف القوى السياسية حتى تلك المشاركة في الحكومة خارج دائرة النقاش التي بقيت مغلقة، حتى وضع نص القانون على طاولة مجلس الوزراء في 13 حزيران وأقر في 14 حزيران، فوضع بين يدي النواب في 15 حزيران مساء ليقر على عجل في جلسة عامة مغلقة يوم 16 حزيران 2017 . ويسجل ذلك تراجعاً ملحوظاً نسبة الى المسار الذي سلكه القانون الانتخابي في العام 2008، والذي اتبع مساراً

تشاركياً وجرت النقاشات داخل لجنة برلمانية وأخذت مختلف القوى السياسية وقتها في بحثه ومراجعته.
وبعد خمس سنوات مضت منذ العام 2012 وحتى اليوم انشغل فيها الجميع – ومن ضمنهم لادي – بالضغط من أجل إقرار قانون انتخابي جديد، وتحركت الجمعية مع الكثير من القوى المدنية ضمن برلمان لكل البلد وفي تبني خبار المواطنة كطرح يرسم الخطوط العريضة للقانون الانتخابي المطلوب رفضاً للتمديد، ولهؤلاء الاصدقاء والشركاء الكثير من المحبة والشكر. وفرضت بنتيجتها قوى الأمر الواقع تمديداً ثالثاً وقانوناً انتخابياً لم يأت على قدر التطلعات. ولكن لم تنته المعركة هنا. فقد دخلت الجمعية مرحلة المراقبة الفعلية لتطبيق هذا القانون كما ستسعى لفرض بعض الإصلاحات الشكلية في المرحلة المقبلة إضافة الى إطلاق جملة نشاطات موسعة تهدف الى تثقيف الناخبين لما لذلك من أثر كبير – وغالباً غير منظور – في ديمقراطية الانتخابات.
صيف حافل بانتظارنا جميعاً، فإلى العمل، ولمعركة الإصلاح الانتخابي تتمة.

مجلس النواب يقرّ قانون الانتخاب

أخيرًا، وقبل أيام من انتهاء ولايته الممدّدة، عقد مجلس النواب جلسةً لهيئته العامة يوم الجمعة في 16 حزيران 2017 أقرّ خلالها قانونًا انتخابيًا جديدًا قائمًا على النسبية كانت الحكومة قد أحالته إليه بصفة "معجّل"، بعد جلسةٍ عقدتها يوم الأربعاء في 14 حزيران 2017.

ونصّ القانون، الذي نشر في الجريدة الرسمية يوم السبت 17 حزيران 2017 ، وحمل الرقم 44 ، في جملة بنوده، على تقسيم لبنان إلى خمس عشرة دائرة انتخابية، مع نقل مقعد الأقليات من دائرة بيروت الثانية إلى دائرة بيروت الأولى، فضلاً عن اعتماد عتبة النجاح للمرشحين على أساس قسمة عدد المقترعين على عدد المقاعد في كل دائرة انتخابية، واعتماد الصوت التفضيلي على أساس القضاء وليس الدائرة.
ويعتمد القانون خيار وجود لوائح غير مكتملة في الدوائر الانتخابية، ولكن بشرط أن تضمّ كلّ لائحة كحدّ أدنى 40 بالمئة من عدد المقاعد في الدائرة الانتخابية بما لا يقلّ عن 3 مقاعد وعلى أن تتضمن مقعداً واحداً على الأقلّ عن كلّ دائرة صغرى، وتتحمّل اللائحة مسؤولية عدم استيفاء مقعد يعود لها ولم ترشح أحداً عنه.
ونصّ القانون على تمديدٍ تقنيّ للمجلس النيابي يستمرّ أحد عشر شهرًا، على أن تنتهي ولاية مجلس النواب الحالي استثنائياً بتاريخ 21 أيار 2018، وذلك من أجل تمكين الحكومة من اتخاذ الإجراءات اللازمة لتطبيق الأحكام والإجراءات الجديدة للانتخابات النيابية، على أن تجري الانتخابات النيابية في يوم واحد لجميع الدوائر الانتخابية خلال الستين يوماً التي تسبق انتهاء ولاية المجلس.
وسقطت بنود منح العسكريين حق الانتخاب وتخفيض سن الاقتراع والكوتا النسائية من النصّ النهائي للقانون، فيما نصّ على اعتماد وثيقة الاقتراع المطبوعة سلفاً، والبطاقة الممغنطة، مع إعطاء الحكومة صلاحية اتخاذ الإجراءات الآيلة إلى اعتمادها بمرسومٍ تصدره بناءً على اقتراح الوزير.

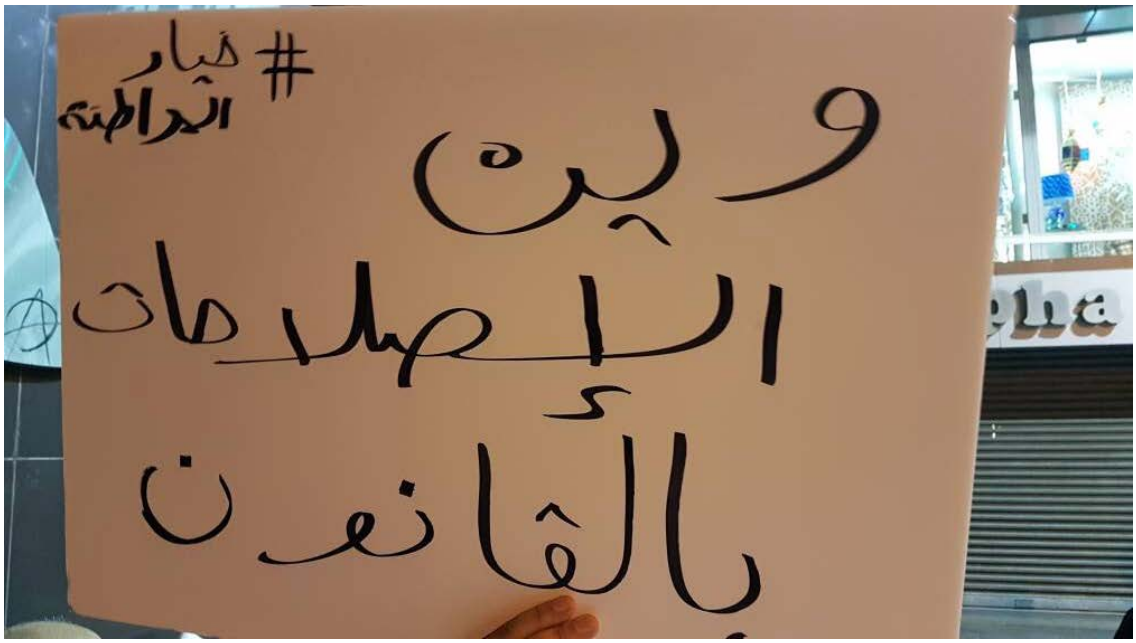

LADE تقيّم قانون الانتخاب

خلال شهر حزيران 2017 ، واكبت الجمعية اللبنانية من أجل ديمقراطية الانتخابات ورشة إقرار قانون الانتخابات الجديد، سواء عبر الضغط المسبق لإقرار القانون، أو لجهة تقييمه بشكل أوّلي بعد إقراره، من حيث تفنيد حسناته وسيئاته، أو حتى لجهة متابعة مسار تنفيذه والتعديلات المطلوبة عليه.

تقييم القانون

يوم الأربعاء 14 حزيران 2017 ، وبعد إحالة مشروع قانون الانتخاب إلى المجلس النيابي لإقراره، أصدرت الجمعية تقييمها المبدئي له ، حيث رحّبت باعتماد مبدأ النظام النسبي عوضا عن النظام الأكثري، وكذلك قسيمة الاقتراع الرسمية الموحدة، كما أثنت على ديمومة عمل هيئة الاشراف على الحملة الانتخابية واستقلاليتها حتى ولو بشكل جزئي عن وزير الداخلية والبلديات، ورحّبت بوجود ممثل عن المجتمع المدني من بين أعضائها. ولكنّ الجمعية لاحظت في المقابل أنّ القانون لا يتضمّن العديد من الإصلاحات الانتخابية المهمّة، كما أنّه يشوّه النسبية ويحوّلها إلى نظام أكثري يضعف دينامية التغيير بحدها الأدنى، وذلك بسبب اعتماد الدوائر الصغيرة والمتوسطة واعتماد العتبة الانتخابية المرتفعة إضافة إلى الآلية المعتمدة في احتساب الأصوات، وإمكانية تشكيل لوائح غير مكتملة. ولفتت إلى أنّ الصوت التفضيلي في القضاء وليس الدائرة الانتخابية يعيد أيضاً المنافسة الى المربع الطائفي المناطقي، كما يزيد من حدّة الزبائنيّة السياسيّة ويرفع حدة الخطاب الطائفي. وحذرت من خطورة اعتماد البطاقات الممغنطة لانها قد تفتح باباً إضافياً للهدر وقد تؤدي الى حجز البطاقات الانتخابية من قبل الماكينات السياسية كما كان يحصل في السابق مع البطاقات الانتخابية، كما يحتاج تشغيل هذه البطاقات الى ربط كافة مراكز الاقتراع الكترونيا ما قد يؤدي الى مشاكل تقنية يوم الاقتراع. وتجدر الإشارة إلى أنه يتم ربط استعمال البطاقات الممغنطة بالاقتراع مكان السكن، إلى أنه في الواقع لا يوجد ضرورة لاستعمال البطاقة في هذه الحالة إذ أنه يمكن فتح مراكز اقتراع مركزية في الدائرة الانتخابية بحيث يتم تسجيل الناخبين في وقت سابق كما الحال في تسجيل المغتربين، إضافة إلى أن القانون لم يأت على ذكر الاقتراع مكان السكان في أي بند من بنوده.

مؤتمر وبيان

وقبل إصدار القانون، لعبت الجمعية دوراً ضاغطاً لإقرار قانون انتخابي عصري إصلاحي متكامل، فتحت عنوان " إنجاز نسبي وخطر على باقي الإصلاحات "، عقدت LADE مؤتمراً صحافياً يوم الجمعة في 2 حزيران 2017 ، أطلقت خلاله تقييمها للنظام الانتخابيّ المقترح من قبل النائب جورج عدوان وموقفها منه، حيث لفتت إلى أنّ شكل النسبيّة المطروح في النظام الانتخابيّ المتداول حاليًا يعطي مفعول النظام الأكثري تحت مسمى النسبية، ونبّهت إلى أنّ تقسيم الدوائر والمقاعد بالشكل المطروح يعزّز الخطاب الطائفي للقوى السياسية ويحدّ من التنوع في الدوائر الانتخابية. وطالبت بعدم اعتماد أيّ شكل من أشكال العتبات الانتخابية في النظام المقترح لكي لا يؤدي ذلك الى

استبعاد مقصود لبعض الفئات أو المجموعات من التمثّل، مؤكدة من جهة ثانية رفضها أيّ قانون انتخابات نسبي لا يتضمن البطاقة المطبوعة سلفاً والكوتا النسائية وغيرها من الإصلاحات الهامّة، جازمة أنّ أي قانون جديد للانتخابات مهما تضمّن من إصلاحات لن يحتاج الى أكثر من ستة أشهر لتطبيقه.

ومع تقدّم المفاوضات حول القانون وبدء المهل الدستورية بالنفاد، أصدرت الجمعية يوم الجمعة في 9 حزيران 2017 بياناً طالبت فيه بتحويل جلسة المجلس النيابي المخصّصة لإقرار قانون الانتخاب إلى جلسةٍ مفتوحةٍ للبرلمان لا تنتهي سوى بإقرار القانون ، داعية إلى أن تكون منقولة مباشرةً على الهواء، لأنّ من حقّ الشعب أن يطّلع على تفاصيل القانون الذي يفترض أن يمارسه حقه في المواطنة بموجبه، وأن يعرف بالتالي ما الذي يتفق ويختلف عليه السياسيون، منعاً لبقاء المناقشات في الغرف المغلقة والزواريب الضيّقة، محصورة بفئاتٍ سياسيّة معيّنة قد لا يكون هدفها تحسين التمثيل كما تدّعي، بقدر ما هو تحصين مقاعدها ومواقعها في البرلمان، وهو ما يبرّر التخبّط الحاصل على التفاصيل التقنية في المشروع. وقد تمكن ممثلون عن لادي من حضور الجلسة العامة من دون أن يكون لهم الحق في الإدلاء برأيهم.

الجمعية اللبنانية من أجل ديمقراطية الانتخابات

تقييم مسودة مشروع القانون الانتخابي المقترح

الجمعية اللبنانية من أجل ديمقراطية الانتخابات

14 حزيران، 2017

حسنات المشروع:

1. اعتماد قسيمة الاقتراع الرسمية الموحدة.
2. اعتماد مبدأ النظام النسبي عوضا عن النظام الأكثري.
3. ديمومة عمل هيئة الاشراف على الحملة الانتخابية واستقلاليتها الجزئية عن وزير الداخلية والبلديات.
4. وجود ممثل عن المجتمع المدني من بين أعضاء هيئة الاشراف.
5. يكفي ان يتسجل 200 ناخبا في الخارج في سفارة او قنصلية معينة لكي يفتح له مركز للاقتراع

سيئات المشروع:

-1 عدم تضمين القانون العديد من الاصلاحات الانتخابية المهمة أبرزها الكوتا النسائية، خفض سن الاقتراع والترشح، منح حق الاقتراع للعسكريين، إقرار هيئة مستقلة دائمة لادارة الانتخابات، تخفيض الانفاق الانتخابي ورفع السرية المصرفية عن حسابات المرشحين وأصولهم وفروعهم.

-2 تشويه النسبية وتحويلها الى نظام أكثري يضعف دينامية التغيير بحدها الأدنى وذلك للأسباب التالية:

- يتراوح عدد المقاعد في مختلف الدوائر بين 5 و13 مقعداً مع كوتا مذهبية ومناطقية وفقاً لكوتا المقاعد لدوائر قانون (25/2008) الأمر الذي يضعف كثيراً من مفعول النسبيّة ويحوّلها الى نظام أكثري مبطّن.
- إن الصوت التفضيلي في القضاء وليس الدائرة الانتخابية يعيد المنافسة الى المربع الطائفي المناطقي. كما يزيد من حدّة الزبائنيّة السياسيّة ويرفع حدة الخطاب الطائفي.
- العتبة الانتخابية في القانون الانتخابي موازية للحاصل الانتخابي، وهي مرتفعة جداً كما وأن العتبة الانتخابية تختلف من دائرة انتخابية الى أخرى. (تتراوح بين 7% و20% بحسب عدد مقاعد الدائرة).
- ان اعتماد اللوائح غير المكتملة (40 %) من شأنه أن يؤدي الى دفع الأحزاب المسيطرة في الدائرة الانتخابية الى تشكيل عدد من اللوائح المختلفة وذلك لالغاء أي فرصة للمرشحين الآخرين في الفوز في الانتخابات.
- ان طريقة احتساب الأصوات عبر دمج اللوائح وترتيب المرشحين من خلال عدد الأصوات التفضيلية التي حصلوا عليها تساهم في تحويل الانتخابات الى معارك فردية بين المرشحين عوضاً عن معركة على البرنامج الانتخابي للوائح المتنافسة وتعطي الاولوية للمرشح على حساب لائحته.

بالخلاصة، فان اعتماد الدوائر الصغيرة والمتوسطة واعتماد العتبة الانتخابية المرتفعة اضافة الى الآلية المعتمدة في احتساب الأصوات، مع إمكانية تشكيل لوائح غير مكتملة من شأنها أن تؤدي جميعها الى فقدان النسبية لمعناها الحقيقي والعودة الى مفاعيل النظام الأكثري مما يضعف دينامية التغيير بالحد الأدنى.

-3 الابقاء على رسم الترشح بثمانية ملايين، وهو مبلغ مرتفع جداً، ويؤثر سلباً على مبدأ تأمين المساواة في فرص الترشّح.

-4 في ما يتعلق بالإنفاق الانتخابي:

- عدم رفع السرية المصرفية عن حسابات المرشحين الخاصة وحسابات أصولهم وفروعهم ما يؤثر على مبدأ شفافية الانتخابات.
- تحديد سقف مرتفع للانفاق الانتخابي قد يصل الى الملايين من الدولارات في بعض الأحيان كما أن كيفية احتساب سقف الإنفاق للوائح غير واضح في صيغة القانون الحالية وبحاجة الى توضيح. هو عبارة عن قسم ثابت وقدره 150 مليون ليرة لبنانية (لكل مرشح وليس لكل لائحة) + قسم متحرك هو 5 آلاف ليرة لبنانية مضروبة بعدد الناخبين في الدائرة الانتخابية (لكل مرشح أيضا وليس لكل لائحة) وهو ما يعتبر سقفا عاليا جداً ويؤثر على شفافيّة الانتخابات خاصة ان الدوائر حاليا أكبر من دوائر قانون الانتخابات السابق (25/2008).
- الاستمرار في عدم احتساب البدل الذي يدفع للمندوبين الثابتين والمتجولين من ضمن الانفاق الانتخابي على اعتبار أنه يندرج ضمن الخدمات التطوعية. كما ما زال القانون يتعاطى مع المندوبين على أنهم ممثلون لمرشحين وليس للوائح مما يؤثر على حجم الانفاق.

-5 السماح للمندوبين الثابتين والمتجولين باستعمال الحواسيب والأجهزة اللوحية الإلكترونية والهواتف النقالة داخل الأقلام ما سيؤثر سلباً على سرية الاقتراع للناخبين وعلى ممارسة ضغوط عليهم.

-6 عدم وضوح مسألة اقتراع المغتربين وما إذا سيجري اقتراع المغتربين في الانتخابات المقبلة ام سيتم ترحيله الى الدورات التالية وهو في هذه الحالة طبعا أمر مرفوض.

-7 يتم تحديد أقلام الاقتراع للمقيمين في الخارج من قبل مجلس الوزراء عوضاً عن السفارات والقنصليات ما يمكن أن يؤدي الى ربط عملية اقتراع الناخبين في الخارج بالتجاذبات السياسية داخل مجلس الوزراء وبين مختلف الأفرقاء السياسيين.

-8 لا ذكر في مسودة القانون التي وردتنا عن اقتراع الناخبين في مكان سكنهم للمقاعد المخصصة لمرشحيهم في دائرة الأصل. كما أن لا ذكر في القانون عن البطاقات الممغنطة وربطها بمسألة الاقتراع مكان السكن. وتحذّر الجمعية من خطورة اعتماد البطاقات الممغنطة لانها قد تفتح باباً إضافياً للهدر وقد تؤدي الى حجز البطاقات الانتخابية من قبل الماكينات السياسية كما كان يحصل في السابق. كما يحتاج تشغيل هذه البطاقات الى ربط كافة مراكز الاقتراع الكترونيا ما قد يؤدي الى مشاكل تقنية يوم الاقتراع، علماً أن الربط الالكتروني يخدم الشفافية في نقل النتائج ويمنع التصويت المزدوج إذا ما تم تشغيله بالطريقة الصحيحة وإيجاد بدائل لحل المشاكل التقنية التي يمكن أن تحدث. وتشير الجمعية الى أنه يمكن اعتماد مبدأ الاقتراع في مكان السكن لدوائر الأصل دون الحاجة الى البطاقة الممغنطة وذلك عبر التسجيل المسبق للناخبين في مكان سكنهم وعبر تحديد مراكز اقتراع خاصة لهم على مستوى الاقضية او الدوائر.

+961 1 333713/4 info@lade.org.lb www.lade.org.lb

LADE تتحضّر لحملة تثقيف انتخابي

لم ينتهِ نشاط LADE على خط القانون الانتخابي مع إقراره، حيث باشرت خلال شهر حزيران 2017 لقاءات مع الأفرقاء السياسيين، على أن تستكملها خلال المرحلة المقبلة، مع توسيعها لتشمل جميع المواطنين وقوى المجتمع المدني والمهتمين بإجراء الانتخابات.

تعديلات مطروحة

في ضوء ما يُحكى عن تعديلاتٍ مطروحة على قانون الانتخاب، بدأت لادي سلسلة من اللقاءات مع ممثلين عن الأحزاب التي لها دور في هذا الملف، حيث التقى الأمينة العامة زينة الحلو ونائب الأمين العام عباس أبو زيد، عضو تكتل "التغيير والإصلاح" النائب آلان عون، في مكتبه في مجلس النواب، يوم الجمعة 23 حزيران 2017 ، وجرى نقاش جدّي حول إمكانية إدخال بعض الإصلاحات العملية إلى القانون. وقدّموا للنائب عون ملاحظات الجمعية المبدئية على قانون الانتخاب، كما تقييمها له، في ضوء المعايير التي تعتمدها في مقاربة مختلف الأنظمة الانتخابية. وستستكمل الجمعية لقاءاتها مع سائر الأطراف الأخرى، لمناقشة قانون الانتخاب والتعديلات المطروحة عليه في الأيام المقبلة.

حملة مرتقبة

وإلى جانب اللقاءات مع القوى والأحزاب السياسية، التي ستستكملها الجمعية لتشمل جميع الأفرقاء الممثلين في المجلس النيابي، فإنّها ستطلق خلال شهر تموز 2017 حملة تثقيف انتخابي شاملة، حيث ستعقد سلسلة جلساتٍ مع شريحة واسعة من قوى المجتمع المدني والمستقلين، كما ستعقد لقاءات مع المواطنين بغية شرح قانون الانتخاب لهم وتبسيطه قدر الإمكان، سواء من حيث آلية الانتخاب والاقتراع، أو الفرز وكيفية احتساب الأصوات، وغيرها من التفاصيل.
وستكون بداية هذه اللقاءات في 25 تموز، في مترو المدينة- حمرا، حيث ستعقد لادي جلسة مفتوحة للمواطنين لتعريفهم بالقانون الحالي. تبدأ الجلسة الساعة 6:30 مساء وتستمر حتى الساعة 8:30.

مجموعات خيار المواطنة تضغط

على خطٍ موازٍ، ومواكبة للتطورات السياسية على صعيد قانون الانتخاب، نظّمت مجموعات "خيار المواطنة" سلسلة تحرّكاتٍ خلال شهر حزيران 2017 لمنع حصول تمديدٍ ثالثٍ للمجلس النيابي، وللضغط لإقرار قانون انتخاب جديد وعصري، يقوم على أساس النسبية.

لا للمتاريس المذهبية

البداية كانت يوم الأحد في الرابع من حزيران، حين نفذت مجموعات خيار المواطنة تحرّكاً أمام مبنى بركات في السوديكو رفضاً لتشويه النسبية وإعادة بناء المتاريس المذهبية من خلال قانون الانتخاب. وفي بيان أصدرته، أكدت المجموعات رفضها أي تقسيم للدوائر الانتخابية على أساس طائفي لا وطني، كما رفضها أي نظام انتخابي يشوه النسبية، وكذلك التجاهل المتعمد للإصلاحات الانتخابية وحصر الحديث السياسي بالمحاصصة بين القوى السياسية.
واذ اعتبرت أنّ "معركتنا اليوم ليست معركة نظام انتخابي فحسب إنما معركة مقاومة مدنية وثقافية وحداثة ضدّ ظلامية سائدة وطائفية "، توجهت الى الافرقاء السياسيين بالقول: "لن نسمح لكم أن تعيدوا الزمن بنا إلى الوراء".

"بدنا الاصلاحات"

وتحت عنوان "بدنا الاصلاحات"، نظّمت مجموعات خيار المواطنة "تحرك الاصلاحات" في منطقة الحمرا قرب السارولا يوم الأحد في 11 حزيران 2017.
سلطت خلاله الضوء على الاصلاحات الانتخابية الغائبة عن مناقشات قانون الانتخاب، داعية لإدراجها ضمن القانون العتيد، باعتبار أنها جزء لا يتجزأ منه، ولا يمكن الحديث عن قانون انتخابي متكامل من دونها.
وتولى الناشطون شرح أهمية الاصلاحات الانتخابية التي تطالب المجموعات بها وفي مقدمها الكوتا النسائية والبطاقة المطبوعة سلفاً، فضلاً عن تنظيم الانفاق الانتخابي، وغيرها من الاصلاحات.
وعلى هامش التحرك، وزّع الناشطون منشورات حول هذه الاصلاحات وأهميتها على المواطنين والمارة في المكان.

نسبيّة مشوّهة؟

ومع بدء العدّ العكسي لإقرار قانون الانتخاب، نظّمت مجموعات خيار المواطنة وقفة احتجاجية في ساحة رياض الصلح مساء الأربعاء 14 حزيران 2017 ، احتجاجاً على تشويه مبدأ النسبيّة، وخوفا من خسارة العديد من الإصلاحات الانتخابية، بعد إحالة الحكومة مشروع القانون إلى المجلس النيابي.

أما يوم الجمعة في 16 حزيران 2017، وعلى هامش جلسة المجلس النيابي،نظّمت المجموعات تحرّكاً في ساحة رياض الصلح رفضاً لتشويه النسبية وتفريغها من مضامينها الإصلاحية، واعتراضاً على التمديد الثالث اللا دستوري للمجلس النيابي، فجدّدت مطالبتها بقانون للانتخابات قائم على النسبية الحقيقية داعية نواب برلمان 2009 إلى أن يذهبوا الى بيوتهم في 20 حزيران 2017 عند انتهاء ولايتهم الممددة. ودعت لاجراء الانتخابات النيابية في أقرب على ان تدعى الهيئات الناخبة فورا.

سيغريد كاغ في مكاتب LADE

بعيداً عن مسائل قانون الانتخاب التقنية، زارت الممثلة الخاصة للأمين العام للأمم المتحدة في لبنان سيغريد كاغ يوم الأربعاء 14 حزيران 2017 مكتب الجمعية في السوديكو، حيث اجتمعت بطاقم العمل في الجمعية، وجرى نقاش شامل ومعمّق حول آخر تطوّرات الملف الانتخابيّ في لبنان، وشكل القانون الانتخابي الجديد.

كما أثنت كاغ على الدور الذي تلعبه LADE إطار الجهود التي يقوم بها المجتمع المدني في لبنان، والذي اعتبرته كاغ شريكاً أساسياً وجوهريًا لا غنى عنه في أيّ عمليّةٍ ديمقراطيّة في البلد، مؤكدةً دعمها الكامل للجمعية وللمجتمع المدني على مختلف المستويات.

LADE تترأس الشبكة العالمية للمراقبين المحليين للانتخابات

وسط الهموم الانتخابية الداخلية، استطاعت LADE تحقيق إنجازٍ جديدٍ خلال شهر حزيران 2017، حيث تم انتخاب عضو الهيئة الإدارية في الجمعية جو كيروز رئيساً للشبكة العالمية للمراقبين المحليين للإنتخابات (GNDEM) ، كممثل عن الجمعية وعن الشبكة العربية لديمقراطية الإنتخابات. وقد تمّت التسمية من قبل الشبكات الأوروبية، اللاتينية الأميركية

والأفريقية، بحيث وافق عليها كافة ممثّلي المنظمات والشبكات بالإجماع.

وتتألف الشبكة العالمية للمراقبين المحليين للإنتخابات من أكثر من 245 عضواً، بما في ذلك الشبكات الإقليمية والمنظمات الناشطة في المراقبة المحايدة للانتخابات والمنتشرة في أكثر من 88 بلداً في القارات الخمسة، بهدف مواجهة التحديات الناشئة عن إجراء انتخابات ديمقراطية نزيهة على نحوٍ أفضل، وتحقيق التطلعات المشتركة نحو حكم ديمقراطي وشفّاف يتمتّع بصفة تمثيلية ويلبّي الطموحات.

وتسعى هذه الشبكة إلى تطوير آليات العمل التي ترعى المراقبة المنهجية المرتكزة على وقائع ثابتة، وإلى تعزيز قدرات الشبكات الإقليمية والمنظمات المحايدة لمراقبة الانتخابات من خلال تبادل المعارف وتأمين التواصل التفاعلي بين أعضائها. ويكمن الدور الرئيسي لرئاستها بتنسيق عمل الهيئة الإدارية المعنية بقيادة مجموعات العمل من أجل تحقيق الأهداف التي تم الإتفاق عليها خلال اجتماع الشبكة العالمية.

Facebook Twitter LinkedIn YouTube Website

Copyright © 2017
Lebanese Association for Democratic Elections, All rights reserved.
Petro Trad Street, Sodeco 7 Bldg, 5th fl.
T: +961 -1-333713
info@lade.org.lb

unsubscribe from this list update subscription preferences

This email was sent to hussein.a@lade.org.lb
why did I get this? unsubscribe from this list update subscription preferences
Lebanese Association For Democratic Elections · Sodeco, Beirut, Lebanon · Beirut METN · Lebanon

MailChimp